الأمم المتحدة

A/C.3/68/L.55/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
12 November 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

اللجنة الثالثة

البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان: مشروع قرار منقح

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[(١)] والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان[(٢)] وصكوك حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة بالموضوع، وإذ تشير إلى قراراتها السابقة المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وآخرها

(١) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).

(٢) القرار ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق.

141113 141113 13-56258 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

القرار ٦٧/٢٣٣ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وإلى قرارات لجنة حقوق الإنسان وقرارات مجلس حقوق الإنسان، وآخرها القرار ٢٢/١٤ المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣[٣]،

وإذ ترحب بتقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار[٤] وبما قامت به حكومة ميانمار تيسيراً لزيارات مستشاره الخاص للبلد في الفترات من ١٣ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ومن ٣ إلى ٦ شباط/فبراير ومن ٢١ إلى ٢٥ آذار/مارس ومن ٢٥ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ومن ٧ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣،

وإذ ترحب أيضا بتقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار[٥] وبإتاحة إمكانية الوصول إلى مقاصده خلال زيارته لميانمار في الفترتين من ١١ إلى ١٦ شباط/فبراير ومن ١١ إلى ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣،

١ - **ترحب** بالتطورات الإيجابية في ميانمار وبإعلان حكومة ميانمار التزامها بمواصلة السير على طريق الإصلاح السياسي والاقتصادي وإحلال الديمقراطية والمصالحة الوطنية وبتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مقدرة في ذلك حجم الجهود المبذولة من أجل الإصلاح حتى الآن؛

٢ - **ترحب أيضا** باستمرار التعامل بين حكومة ميانمار والجهات السياسية الفاعلة داخل البرلمان والمجتمع المدني وأحزاب المعارضة، وتحث الحكومة على مواصلة الإصلاحات الدستورية والانتخابية لكفالة أن تكون الانتخابات المقرر عقدها عام ٢٠١٥ ذات مصداقية وشاملة للجميع وشفافة بحق؛

٣ - **ترحب كذلك** بتزايد المساحة المتاحة للنشاط السياسي والتجمع والتعبير والصحافة، وتشجع حكومة ميانمار على الوفاء بالتزامها بإجراء إصلاح شامل في مجال الإعلام وبحماية الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، تحقيقا لغايات عدة منها إقرار حرية الإعلام واستقلاله وضمان سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان وأمنهم وحريتهم في مزاولة أنشطتهم؛

---

(٣) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، الملحق رقم ٥٣ (A/68/53)، الفصل الرابع، الفرع ألف.

(٤) A/68/331.

(٥) A/68/397.

٤ - **ترحب** بإعلان رئيس ميانمار أنه لن يبقى أي سجين ضمير في السجن بحلول نهاية العام، وباستمرار الإفراج عن سجناء الضمير في السنة الماضية، وبالعمل الذي اضطلعت به لجنة مراجعة وضع السجناء السياسيين، وتحث حكومة ميانمار على مواصلة العملية والوفاء بالتزامها بالإفراج عنهم بحلول نهاية عام ٢٠١٣، دون شروط، وكفالة استعادتهم حقوقهم وحرياتهم كاملة؛

٥ - **تعرب عن القلق** إزاء ما تبقى من انتهاكات حقوق الإنسان، ومن بينها اعتقال الناشطين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان واحتجازهم بصورة تعسفية والتشريد القسري ومصادرة الأراضي والاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي والتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وأيضا انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وتحث حكومة ميانمار على مضاعفة جهودها لوضع حد لتلك الانتهاكات؛

٦ - **ترحب** بالجهود المستمرة الرامية إلى استعراض التشريعات وإصلاحها، بما في ذلك الدستور، وتشير إلى أهمية كفالة توافقها مع المعايير الدولية والمبادئ الديمقراطية، وتنوه مع الاهتمام، في هذا الصدد، بمشروع القانون المتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الذي يهدف إلى مواءمة أسلوب عملها مع مبادئ باريس، وتهيب بحكومة ميانمار أن تواصل الإصلاح القانوني، بوسائل منها إلغاء القوانين التي تقيّد الحريات الأساسية، وأن تنظر في التصديق على صكوك دولية إضافية، بما فيها الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان؛

٧ - **تشجع** حكومة ميانمار على اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز سيادة القانون، بوسائل منها إجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية، وعلى تلبية الحاجة إلى جهاز قضائي مستقل محايد فعال، وتكرر دعوتها الحكومة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة الخضوع للمساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب، بوسائل منها إجراء تحقيقات كاملة شفافة مستقلة في جميع البلاغات التي تفيد بوقوع انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

٨ - **ترحب** بتوقيع اتفاقات وقف إطلاق النار بين حكومة ميانمار وجماعات عرقية مسلحة، وبالتوقيع مؤخرا على اتفاق من سبع نقاط بشأن ولاية كاشين، وتحث على وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ التام وعلى تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار المبرمة بين الحكومة والجماعات الأخرى، بوسائل منها قيام جميع الأطراف بحماية السكان المدنيين من الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق بصورة آمنة تامة في الوقت المناسب ودون أي عوائق، وترحب أيضا بالتزام الحكومة بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار مع الجماعات العرقية

المسلحة على نطاق البلد بأسره، وتشجع إجراء حوار سياسي شامل للجميع بهدف إحلال سلام دائم؛

٩ - **تحث** حكومة ميانمار على التعجيل ببذل الجهود للتصدي لما تعانيه أقليات عرقية ودينية شتى من تمييز وانتهاكات لحقوق الإنسان وعنف وتشريد وحرمان اقتصادي؛

١٠ - **تكرر الإعراب عن بالغ قلقها** إزاء حالة أقلية روهينغيا في ولاية راخين، بما في ذلك حوادث العنف الطائفي المتكررة وغيرها من الاعتداءات على مدى السنة الماضية، وإزاء الهجمات على الأقليات من المسلمين في أنحاء أخرى من البلد، وتدعو حكومة ميانمار إلى حماية السكان المدنيين من العنف المستمر، وإلى كفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية احتراما تاما، بوسائل منها تيسير حصول الجميع على المساعدة الإنسانية دونما تمييز والسماح بالوصول دون عوائق إلى جميع أنحاء ولاية راخين وكفالة عودة المشردين داخليا واللاجئين طواعية إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية، كما تدعوها إلى السماح لأبناء أقلية روهينغيا بحرية التنقل والحصول على المواطنة الكاملة على قدم المساواة مع غيرهم، وإلى معالجة مسألتي ملكية الأراضي ورد الممتلكات لأصحابها، وإذ ترحب ببعض التدابير التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد، تشجع الحكومة على تيسير الحوار بين المجتمعات المحلية والتصدي للأسباب الجذرية للمسألة، وإجراء تحقيقات وافية شفافة مستقلة في جميع انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها وكفالة المساءلة وتحقيق المصالحة؛

١١ - **ترحب** بالخطوات التي اتخذتها حكومة ميانمار من أجل زيادة التواصل مع عدد من الجهات الفاعلة الإقليمية وغير الإقليمية، وترحب في هذا الصدد بالزيارة المقبلة للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة من الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛

١٢ - **تهيب** بحكومة ميانمار أن تضاعف جهودها لتعزيز التسامح والتعايش السلمي بين شرائح المجتمع كافة، بوسائل منها تشجيع الحوار والتفاهم بين الأديان وتقديم الدعم لقادة المجتمعات المحلية في هذا المسعى؛

١٣ - **ترحب** بالخطوات التي اتخذتها حكومة ميانمار من أجل تحسين تعاملها وتعاونها مع الأمم المتحدة وسائر الأطراف الدولية الفاعلة، ومنها لجنة الصليب الأحمر الدولية، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومنظمة العمل الدولية، وبالتقدم المحرز نحو وقف تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم في ميانمار ونحو القضاء على السخرة، وتشجعها على تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة بالموضوع تنفيذا تاما، بما في ذلك خطة العمل الرامية إلى إنهاء ومنع تجنيد القوات المسلحة لميانمار للأطفال واستخدامها لهم وأيضا الالتزام بوضع حد للسخرة بحلول عام ٢٠١٥؛

١٤ - **تعرب عن القلق** من حالات التأخير المستمرة، وإذ تحيط علما في الوقت نفسه بالمفاوضات الجارية، تهيب بحكومة ميانمار أن تعجل بعملية فتح مكتب قطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفقا للولاية المنوطة بالمفوضة السامية؛

١٥ - **تشجع** المجتمع الدولي على مواصلة دعم حكومة ميانمار في أدائها لواجباتها والتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ عملية التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام:

(أ) أن يواصل مساعيه الحميدة وأن يتابع مناقشاته مع حكومة ميانمار وشعبها بشأن حالة حقوق الإنسان والانتقال إلى الديمقراطية وعملية المصالحة الوطنية، بمشاركة جميع الجهات المعنية، بما فيها الجماعات المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن يعرض على الحكومة مدها بالمساعدة التقنية في هذا الصدد؛

(ب) أن يقدم كل ما يلزم من مساعدة إلى المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار لتمكينهما من أداء ولايتيهما على نحو تام فعال منسق؛

(ج) أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين وإلى مجلس حقوق الإنسان عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

١٧ - **تقرر** أن تبقي المسألة قيد نظرها في ضوء تقارير الأمين العام والمقرر الخاص.